السياسة النقدية و مدى فعاليتها في الحد من ظاهرة التضخم

يحي حولية
أستاذ مساعد بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
جامعة تلمسان

ملخص:

تناولت هذه الدراسة مدى فعالية السياسة النقدية للحد من ظاهرة التضخم، بداية تم التطرق للسياسة النقدية و التضخم و علاقة كل منها بالآخر نظريا، بينما كان جانبها التطبيقي عبارة عن دراسة حالة للجزائر.

هذه الدراسة أوصلت لنتيجة مفادها أن السبيل الأمثل للحد من التضخم هو ضمان الاستقرار في الأسعار، يكون هذا الثبات وخصوصا في حالة الجزائر من خلال تنويع الصادرات وتحقيق أقصى درجة من الاكتفاء للوصول لرفع القيمة الاسمية للعملة المحلية وبالتالي الحد من ظاهرة التضخم.

Abstract:

This study examined the effectiveness of monetary policy to cushion the effects of inflation; we began with the theoretical study of monetary policy and inflation and the relationship between them, while the practical part a case study of Algeria.

This study concluded that the best way to curb inflation is to ensure price stability; the stability (especially in the case of Algeria) is provided through export diversification and achieve the highest degree of self-sufficiency in order to raise the nominal value of the local currency and thus reduce the phenomenon of inflation.

مقدمـة:

ارتبط الفكر الاقتصادي النقدي والمالي في الكثير من الدراسات والأبحاث بمسألة التضخم كأهم المظاهر الاقتصادية التي اتسمت بها الاقتصاديات المتقدمة والآخذة في النمو على حد سواء ، وذلك باعتبار التضخم ظاهرة تتصل بالكثير من العلاقات الاقتصادية أهمها: حركات مستويات الأسعار، حركات استحداث التنمية ومعدلات النمو الاقتصادي كما يعتبر أحد أهم المؤشرات لمدى تحكم الدولة قي أوضاع الإقتصاد الكلي كونه حالة مرضية لصيقة بالحياة الاقتصادية للدول المتقدمة والمتخلفة على السواء، لاسيما الجزائر التي عانت من الأبعاد و الانعكاسات الخطيرة لهذه الظاهرة الممثلة في صورة ارتفاعات الأسعار خاصة في بداية التسعينات من القرن الماضي.

ولقد تبلورت أهمية البحوث المتعلقة بالتضخم في كونه ظاهرة ووسيلة في آن واحد مما ينعكس على تعدد المواقف ووجهات النظر إليه، إذ يفترض أنه إما أن يكون ظاهرة وتبعا لذلك فإنه يشكل عبئا على الاقتصاد وعائقا أمام إستحداث التنمية فيه وإما أن يكون وسيلة تنموية وتبعا لذلك فإنه يشكل دعامة لاغنى عنها بالنسبة للاقتصاد، للسيطرة و ضبط تأثيرات التضخم فإن الدولة ومن خلال عمل البنك المركزي الذي هو الأداة الرئيسية لإصدار، تسيير و ضبط النقد. تقوم بوضع سياسة نقدية فعالة تعمل أساسا على تحجيم الآثار السلبية التي تنجم عن التضخم و تتلخص الخطوط العريضة لهذه السياسة في تلك الإجراءات والتدابير المتعلقة بتنظيم عمليات الإصدار النقدي، والرقابة على الإئتمان بحيث لا يمكن الفصل بين النقد والائتمان في التأثير الذي تمارسه السياسة النقدية على حركة الأسعار والاهتمام بالمتغيرات النقدية وتأثيرها أفقيا وعموديا على مختلف الجوانب الاقتصادية في المجتمع لضمان السير الحسن للسياسة الاقتصادية للدولة والحفاظ على قيمة النقود .

باعتبار كل ما سبق ذكره يمكننا طرح الإشكال التالي :

- **إلى أي مدى يمكن للتحكم في عرض النقود ضبط و معالجة التضخم ؟**

أولا: الجانب النظري للسياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية إحدى أهم مجالات السياسة الاقتصادية التي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعات لتدخلها و تأخذ بعين الاعتبار علاقة النقود بالنشاط الاقتصادي من جهة و لما يشكله الاستقرار النقدي من مناخ ملائم لممارسة النشاط الاقتصادي من جهة أخرى، حيث أن السياسة النقدية بدأت تستخدم من طرف الدولة إلى جانب سياسات أخرى كالسياسة المالية وسياسة الأسعار و السياسة التجارية أو سياسة الأجور. و هذا للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي من خلال تأثيرها على المتغيرات الأساسية هذا النشاط.

1. ماهية السياسة النقدية:

هناك عدة تعاريف للساسة النقدية نذكر منها ما يلي:

تعددت التعاريف للسياسة النقدية فقد عرفها الاقتصادي (G.L Bash) على أنها:" ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية "[1].

وعرفها أيضا الاقتصادي Einzig وهو" أن السياسة النقدية تشمل جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي "[2].

يعرفها George Pariente: "بأنها مجموعة من التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد إحداث أثر الاقتصاد و من أجل استقرار أسعار الصرف. فهي إذا مجموع الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي للتحكم و الرقابة على العرض النقدي كأداة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة".

كما يمكن تعريفها على أنها:"تلك السياسة التي تهتم بالعرض النقدي وكيفية تنظيمه من اجل الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وذلك باستعمال أدوات محددة تستخدمها أثناء فترات الأزمات استخداما صحيحا وفعّالا".[3]

من هذه المفاهيم يمكن صياغة تعريف شامل للسياسة النقدية :

" الوسائل التي بحوزة السلطات العامة لمراقبة خلق النقود واستعمالها من طرف الوحدات الاقتصادية الكلية، حسب الصالح العام المحدد في هذه السياسة الاقتصادية الكلية، فالسياسة النقدية تهدف أساسا لمكافحة التضخم بدون إحداث ضرر في الإنتاج الوطني والعمالة ".

هناك اتجاهين للسياسة النقدية و هي موضحة حسب الشكل التالي:

شكل رقم01: اتجاهات السياسة النقدية

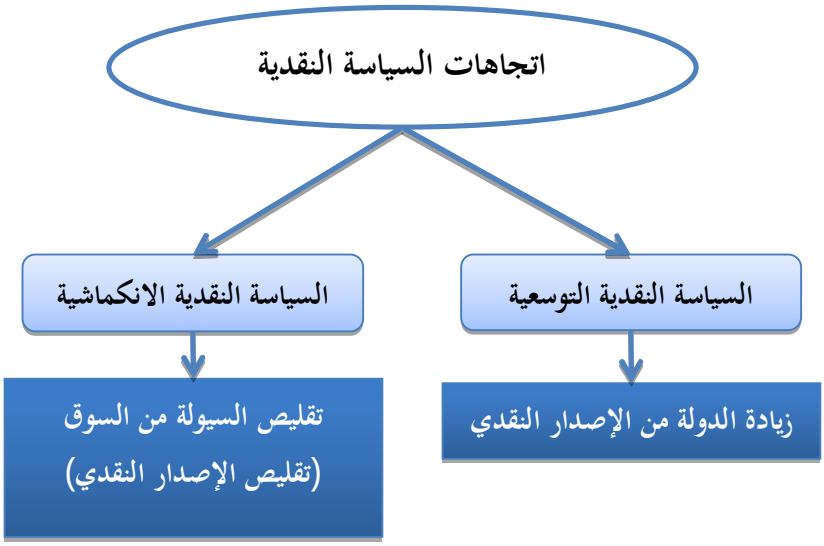

المصدر : من اعداد الباحث

✓ **السياسة النقدية الانكماشية:**

يهدف هذا النوع من السياسات النقدية إلى علاج الحالة التضخمية التي يعاني منها الاقتصاد و بالتالي فإن هذه السياسة النقدية في حالة التضخم، هو الحد من خلق النقود و تخفيض المعروض النقدي و بالتالي يتم الحد من إنفاق الأفراد و المؤسسات على شراء السلع والخدمات.

✓ **السياسة النقدية التوسّعية:**

تهدف إلى علاج حالة الركود أو الانكماش التي يمر بها الاقتصاد أي أن التدفق الحقيقي أكبر من التدفق النقدي. و هنا تسعى السلطة النقدية ممثلة بالبنك المركزي إلى زيادة المعروض النقدي (إما عن طريق سعر إعادة الخصم أي (تخفيضه) أو الدخول إلى السوق المفتوحة (مشتري للأوراق المالية)). وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات، وذلك لأن زيادة كمية النقود من شأنها زيادة دخل الأفراد والمؤسسات وبالتالي تحفيز الطلب على السلع الاستهلاكية و السلع الاستثمارية على حد السواء.

2. أدوات السياسة النقدية:

السياسة النقدية عدة أدوات و هي موضحة باختصار في الشكل التالي:

شكل رقم02 : أدوات السياسة النقدية

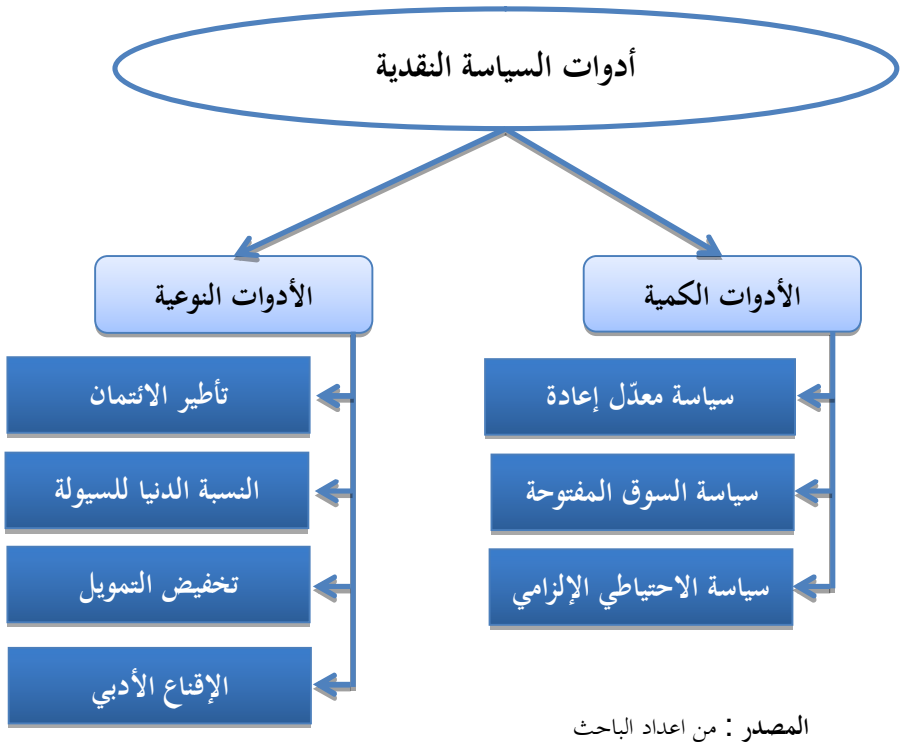

المصدر : من اعداد الباحث

3.أهداف السياسة النقدية

لتحقيق أهداف السياسة النقدية لابد من إستراتيجية يتبعها البنك المركزي، ولقد اتبع البنك المركزي عدة استراتيجيات قديمة، ثم ظهرت بعد ذلك استراتيجيات حديثة للسياسة النقدية.

❖ **الأهداف الأولية:**

تمثل الأهداف الأولية كحلقة بداية في إستراتيجية السياسة النقدية، وهي متغيرات يحاول البنك المركزي أن يتحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسيطة، فمثلا عندما يتقرر تغيير معدل نمو النقود الإجمالية، فأنها يجب تبني متغير احتياطات البنوك وظروف سوق النقد المتفقة مع إجمالي النقود في الأجل الطويل، ولهذا فالأهداف الأولية ما هي إلا صلة تربط بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة وتتكون الأهداف الأولية من مجموعتين من المتغيرات، المجموعة الأولى وهي مجمعات الاحتياطات وتتضمن القاعدة النقدية، ومجموع احتياطات البنوك، واحتياطات الودائع الخاصة والاحتياطات غير المقترضة، أما المجموعة الثانية فهي تتعلق بظروف سوق النقد، وتحتوي على الاحتياطات الحرة، ومعدل الأرصدة وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد.[4]

❖ **الأهداف الوسيطة:**

الأهداف الوسيطة هي المتغيرات النقدية القابلة للمراقبة بواسطة السلطات والمرتبطة بشكل ثابت ومقدر بالأهداف النهائية مثل: مقدار النمو السنوي للكتلة النقدية[5].

وهناك ثلاثة نماذج أساسية ممكنة من الأهداف الوسيطة:

1 – مستوى المعدلات الأساسية للفائدة ، 2- سعر الصرف ، 3 – المجمعات النقدية الوسيطة.

❖ **الأهداف النهائية:**

تبدأ إستراتيجية السياسة النقدية بتحديد الأدوات النقدية لاستخدامها للتأثير على الأهداف الأولية التي اختارتها السلطات النقدية، ثم التأثير على الأهداف الوسيطة وذلك من أجل الوصول إلى الأهداف النهائية التي ترسمها في ضوء السياسة الاقتصادية العامة، وعموما هناك اتفاق واسع على أن الأهداف الرئيسية والنهائية للسياسة الاقتصادية بشكل عام وللسياسة النقدية بشكل خاص هي : [6]

1. تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.
2. العمالة الكاملة.
3. تحقيق معدل عال من النمو.
4. توازن ميزان المدفوعات.

ثانيا: أثر السياسة النقدية في ضبط التضخم

يمر الاقتصاد العالمي في الوقت الحاضر بموجة عامة من التضخم، تشمل الدول المتقدمة والمتخلفة على حد سواء، رغم تباين الأنظمة الاقتصادية واختلاف الفلاسفة الاقتصادية والاجتماعية واختلاف الأسباب والمسببات، فيمكن القول أن ظاهرة التضخم أصبحت عالمية تسود معظم دول العالم بأنواع مختلفة وبدرجات متفاوتة،

وأصبحت من أهم الموضوعات التي تحتل موضوع الصدارة في الدراسات الاقتصادية والنقدية، ويعتبر التضخم من أكثر الإصلاحات الاقتصادية والنقدية شيوعا، وقد استخدم للتعبير عن عدد من العمليات أو الحالات المختلفة ولوصف ظواهر عديدة، مثل الزيادة في الأسعار أو الزيادة في الدخول أو الأرباح أو الإفراط في خلق الأرصدة النقدية أو الارتفاع في التكاليف وقد بدأت ظاهرة التضخم في الظهور مند أعقاب الحرب العالمية الثانية، وأصبحت من أكثر الظواهر الاقتصادية والنقدية ارتباطا بالاقتصاديات المعاصرة المتقدمة والمتخلفة.

1. مفهوم التضخم:

بحيث يمكن تعريف التضخم على أنه: " الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار أو هو الانخفاض المستمر للقيمة الحقيقية لوحدة النقد هذه القيمة تقاس بالمتوسط العام لمختلف السلع والخدمات الممكن شرائها لهذه الوحدة من النقد". [7]

ويعرف Emile Jones على أن التضخم هو:" حركة صعودية الأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض"، بحيث يعتبر تعريف Emile Jones التعريف الأشمل حيث يتميز بأنه :

- التضخم حركة ديناميكية يمكن ملاحظتها في مدة زمنية معينة.
- التضخم حركة الأسعار أي أن الظاهرة الأساسية للتضخم هي ارتفاع الأسعار ... [8]

2. أسباب التضخم:

تعددت الآراء حول العوامل المسببة للتضخم، فهناك من يرى أن تلك العوامل تشير إلى خلق الطلب، وهناك من يرى أنها تكمن وراء العرض، بينما يرى فريق ثالث أن السبب الرئيسي يرجع إلى الهيكل الاقتصادي القائم، وفيما يلي الشكل التالي يوضح أسباب التضخم: [9]

شكل رقم03 : أسباب التضخم

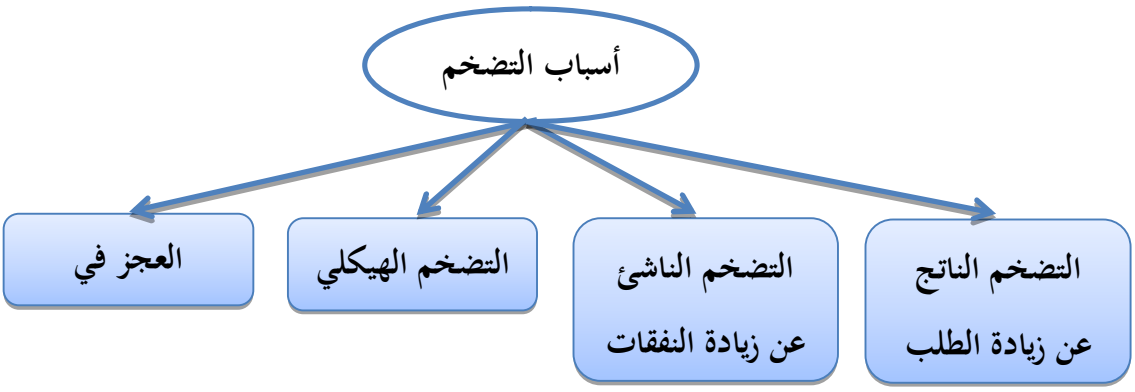

المصدر : من اعداد الباحث

3. أنواع التضخم:

يمتاز التضخم بتعدد أنواعه واختلافها باختلاف المعيار المستخدم للتمييز فيما بينها، إلا أن هذه الأنواع غير منفصلة عن بعضها البعض، حيث تمتاز بالاشتراك في بعض الخصائص التي تجمع فيما بينها، إذ أن جميع أنواع التضخم تشترك في خاصيةٍ واحدة، وهي عجز النقود عن أداء وظائفها أداءا كاملا[10]. وفي ضوء ذلك ستعرض الأنواع المختلفة للتضخم بالاعتماد على بعض المعايير كما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم04 : أنواع التضخم

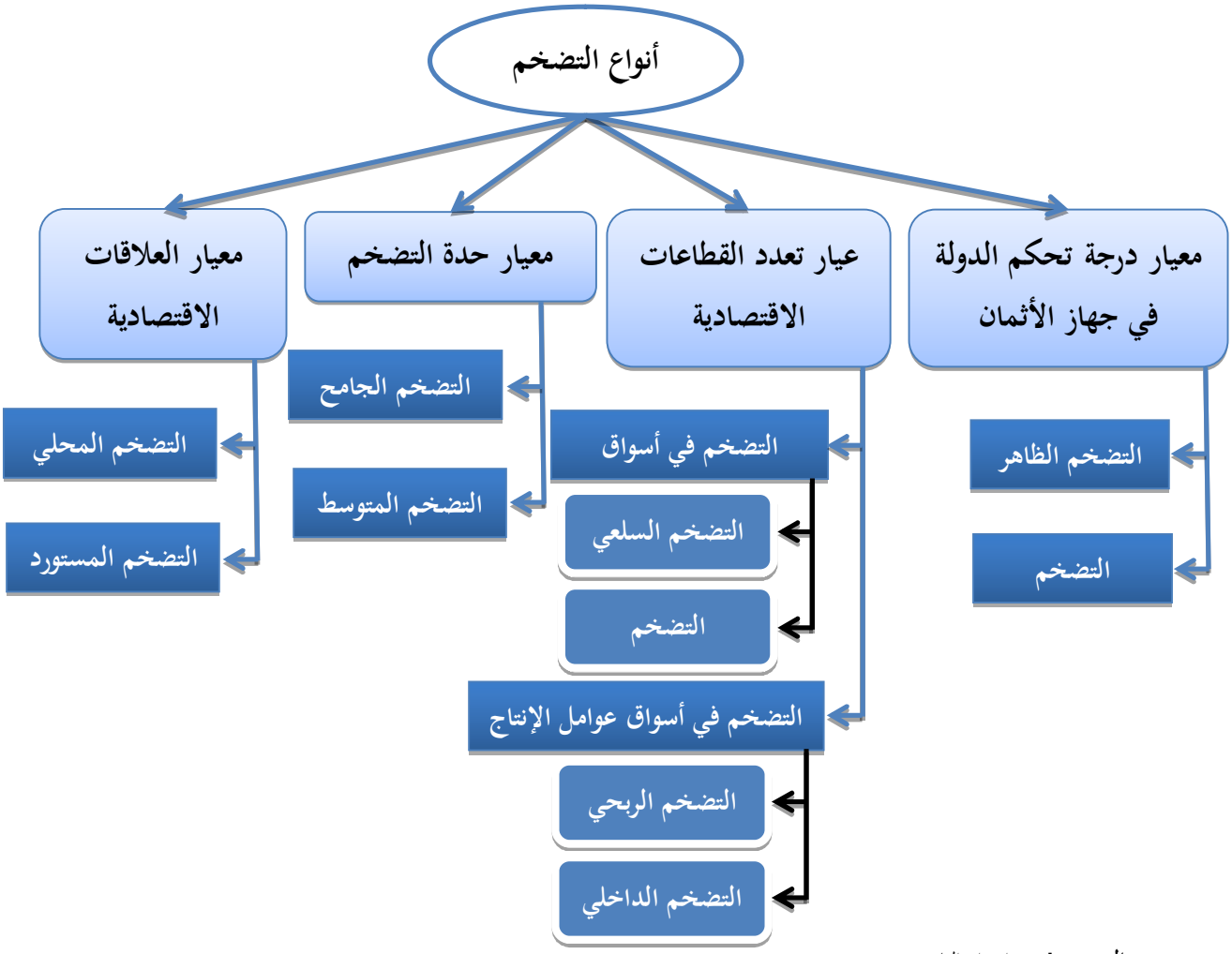

المصدر : من اعداد الباحث

4. الاثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم:

تؤدي ظاهرة التضخم في الاقتصاد إلى بروز العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على حجم النشاط الاقتصادي، وبالتالي تؤثر على عملية التنمية الاقتصادية. وتنجم هذه الآثار نتيجة التغير في قيمة النقود أثناء تعرض الاقتصاد لموجات تضخمية تؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد بنفس نسبة الارتفاع في مستويات الأسعار. ويؤدي الانخفاض في قيمة النقود إلى التأثير على مستوى معيشة مختلف فئات المجتمع من خلال تأثيره على مستوى الدخل الحقيقي للأفراد والذي

يتناقص بارتفاع المستوى العام للأسعار. وتختلف درجة تأثير التضخم على أفراد المجتمع، حيث أن شريحة كبيرة في المجتمع والتي تمثل محدودي الدخل وأصحاب الدخول الثابتة والمعاشات التقاعدية، والذين تزداد معاناتهم جراء حدوث ارتفاع في مستويات الأسعار، نظرًا للانخفاض في مستويات دخولهم الحقيقية وحساسية تأثرها بالتضخم، حيث يؤدي التضخم إلى انخفاض دخولهم النقدية الحقيقية، بينما تمثل الشريحة الأخرى المستفيدين من الارتفاعات في مستويات الأسعار ويمثلون فئة قليلة في المجتمع وتشمل المنتجين وأصحاب رؤوس الأموال والذين يحققون أرباحًا مرتفعة نتيجة الموجات التضخمية.

وتؤدي الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية إلى حدوث تغييرات في القرارات التي يتخذها الأفراد، حيث يوجه أصحاب الدخول الثابتة دخولهم لتوفير احتياجاتهم من السلع الغذائية الضرورية، ويعمدون إلى التخلص من أرصدتهم النقدية في صورة شراء سلع معمرة أو تحويلها إلى عملة أجنبية ذات قيمة مستقرة، نظرًا لأن احتفاظهم بتلك الأرصدة النقدية في صورة مدخرات بالعملة الوطنية يعرضها للانخفاض في قوتها الشرائية كلما ارتفع معدل التضخم بينما يوجه المنتجون أرصدتهم النقدية الزائدة نحو الاستثمار في المشروعات الإنتاجية التي تلاقي منتجاتها ارتفاعًا في الطلب نتيجة لانخفاض الكميات المعروضة منها.[11]

وتتمثل أهم الآثار التي تحدثها الضغوط التضخمية فيما يلي:

✓ **الآثار الاقتصادية للتضخم:**

تتمثل أهم الآثار الاقتصادية الناجمة عن التضخم فيما يلي:

- فقدان النقود لوظيفتها كمخزن للقيم.[12]
- توجيه الاستثمارات في غير صالح الاقتصاد الوطني.[13]
- حدوث حالة من الارتباك في تنفيذ مشروعات التنمية.[14]

✓ **الآثار الاجتماعية للتضخم:**

تساهم الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية في التأثير على مستوى معيشة الأفراد في المجتمع من خلال ما يلي:

- إعادة توزيع الدخول واحترام التمايز بين الطبقات.[15]
- تفشي الرشوة و الفساد الإداري.[16]

5. السياسة النقدية والتضخم:

✓ **سعر إعادة الخصم:** تتمثل سياسة سعر الخصم من أجل الرقابة على الائتمان، والتأثير في حجم الإنفاق – في رفعه – رفع ذلك السعر- في حالة قبض الائتمان، ومكافحة التضخم، وتخفيضه في حالة بسط الائتمان، وما ينطبق على سعر البنك ينطبق على سعر الفائدة.

ففي حالة التضخم، ورواج الأشغال يرفع البنك المركزي من سعر الفائدة – سعر البنك- حيث ترتفع تكلفة حصول البنوك التجارية على القروض من البنك المركزي، وبالتالي ترتفع تكلفة حصول الفرد على النقد، والقروض من البنوك التجارية.

وتتوقف فعالية هذه السياسة على مرونة الطلب على الائتمان، حيث قد تنعدم فرص ضرورة الاقتراض من البنك المركزي إذا كان لدى البنوك التجارية فوائض كافية من الاحتياطات النقدية مما يقلله وبالتالي من أثر سياسة سعر البنك على السياسة الائتمانية للبنوك التجارية...[17]

✓ **عمليات السوق المفتوحة:**

يقصد بسياسة السوق المفتوحة قيام البنك المركزي بعمليات بيع وشراء الأوراق المالية والتجارية في الأسواق المالية، وذلك بهدف التأثير على كمية النقود المتداولة والتأثير في مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان[18]، وتلعب البنوك التجارية دورًا أساسيًا في تأثيرها على حجم النشاط في الاقتصاد الوطني من خلال الائتمان الذي تقدمه للأفراد ومؤسسات الأعمال والمشروعات الاستثمارية، غير أن حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية يخضع لرقابة البنوك المركزية، والتي لاتسمح بأن يزيد حجم الائتمان عن المستوى الطبيعي الذي يحقق الاستقرار الاقتصادي[19]، وتتوقف فعالية هذه السياسة على مدى تأثير البنك المركزي في حجم الاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية، وبالتالي التأثير في حجم وسائل الدفع المتاحة في الاقتصاد، حيث يلجأ البنك المركزي إلى استخدام هذه الوسيلة لمعالجة حالات التضخم والكساد التي يعاني منها الاقتصاد، ففي حالة التضخم نتيجة الزيادة في حجم وسائل الدفع في الاقتصاد، وزيادة الاحتياطيات النقدية التي بحوزة البنوك التجارية والتي تمكنها من زيادة مقدرتها على خلق الائتمان، يقوم البنك المركزي ببيع الأوراق المالية والتجارية التي بحوزته، وذلك بهدف تخفيض الاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية وإنقاص حجم وسائل الدفع في الاقتصاد، والتي تؤدي بدورها إلى الحد من مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان. ويؤدي إتباع هذه السياسة إلى التأثير في سياسة السوق النقدي بقطاعية المصرفي وغير المصرفي، وذلك من خلال دوره في التقليل من مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان نظرًا لانخفاض احتياطياتها النقدية، وكذا التأثير على القطاع غير المصرفي من خلال تأثيرها على حجم إيداعات الأفراد والمشروعات لدى البنوك التجارية، وذلك بسبب تفضيلهم لاستخدامها في شراء الأوراق المالية، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان، نتيجة انخفاض حجم الودائع لديها.

✓ **سياسة نسبة الاحتياطي القانوني:**

تعبر نسبة الاحتياطي النقدي القانوني عن تلك النسبة من الودائع التي تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنك المركزي كاحتياطي قانوني قابل للتعديل بالزيادة أو النقص بحسب الظروف الاقتصادية السائدة و تستخدم هذه الوسيلة بهدف الزيادة أو الحد من مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان ومنح القروض لعملائها وذلك برفع أو خفض نسبة الاحتياطي القانوني[20]، و تلجأ البنوك المركزية لاستخدام هذه الوسيلة لمكافحة الضغوط التضخمية، من خلال تخفيض كمية النقد في التداول، حيث تعمد البنوك المركزية إلى رفع نسبة الاحتياطي القانوني

على الودائع لدى البنوك التجارية، وذلك بهدف تخفيض مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان وتخفيض حجم وسائل الدفع في الاقتصاد، حيث تؤدي زيادة نسبة الاحتياطي القانوني إلى انخفاض تلك النسبة من الودائع التي تستخدمها البنوك سواء في تقديم القروض أو تنفيذ الاستثمارات المختلفة.

ثالثا:السياسة النقدية و ضبط التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2011)

سيتم الربط بين التضخم كمشكلة والسياسة النقدية كعلاج لها حيث تبين كيف ساهمت هذه الأخيرة في الحد من انتشار ظاهرة التضخم.

1. تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر:

يعيش الإقتصاد الجزائري مشاكل إقتصادية عدة، وعلى رأسها التضخم الذي سنحاول فيما يلي تبيين أنواعه وأسبابه في الجزائر.

✓ **أنواع التضخم في الاقتصاد الجزائر:**

نستطيع تقسيم أنواع التضخم إلى أربع أنواع وهي:

- **التضخم الناشئ عن وضعية التخلف:**

يسود هذا النوع معظم دول العالم الثالث منها الجزائر حيث نجد اقتصادها يتميز بمظاهر التخلف، فوجود هذا النوع من التضخم في الجزائر يعود إلى ما تعانيه من أزمات وإختلالات شبه كلية في اقتصادها .

من أهم الدول التي تتعامل معها الجزائر في التجارة هي: فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، إيطاليا، والمجموعة الأوربية.

تعيش الجزائر أزمة حادة متميزة في ركود الحركة الاقتصادية وانعدام قطاعات منافسة بالنسبة للصادرات غير قطاع المحروقات والتي تعتبر الثرة الأساسية لإيرادات الدولة مع العلم أنها غير متجددة من جهة ومن جهة أخرى يبقى سعرها في ارتفاع و انخفاض.

- **تضخم التنمية:**

التنمية هي العملية التي تقوم بها الدولة للنهوض باقتصادها بغية تفكيك قيود التخلف، والجزائر بهذا الصدد من أجل إنماء اقتصادها وذلك خلال المخططات التي كانت تبرمجها لسياستها الاقتصادية والتي مست مختلف القطاعات الاقتصادية والجهات، وكان خلال تطبيقها للنظام السائد أنداك وهم الاقتصاد الموجه.

وخلال فترة التسعينات وجدت الجزائر نفسها في أزمة حادة، لم يكن بمقدورها التحكم فيها وذلك ما أدى بها إلى العمل على إعادة العمل النظم في نظامها الساري، إضافة على تراكمات في مجالات مختلفة وفي غياب جهاز تنسيق محكم وظهور بيروقراطية تعليق التطور الحقيقي ولأسباب عديدة كنظام الحكم وبداية التحويلات أضحى من الضروري إعادة النظر في مجمل القضايا الاقتصادية.

- **التضخم الانتقالي:**

يحدث التضخم في إطار ميكانيزم تسوية الاختلال الموجود بين العرض والطلب الذي يظهر على المستوى الوطني.

عاشت الجزائر مرحلة انتقالية مع بداية التسعينات والمتمثلة في التوجه الاقتصادي حيث انتهجت طريق جديد له إبعاد ايجابية وأخرى سلبية، فانتهاج سياسة نظام اقتصاد السوقفي الواقع، كان لابد له من طرق جديدة تتماشى والسياسة المنتهجة التي يتطلبها هذا التوجه، فالاختلاف الكبير هو ارتفاع الأسعار الذي أصبح يتخوف منه جميع أفراد المجتمع، بحجة أن يكون السعر يعبر حقيقة عن قيمة السلع والخدمات، على اختلاف أنواعها وهذا نتيجة رفع الدولة الدعم عنها وهو ما يعرف بتجرير الأسعار، مما أدى إلى ظهور قوى تضخمية يقابلها نقص في السلع والخدمات مع زيادة الطلب عليها .

والهدف من انتهاج هذه السياسة هو محاولة إدارة الطلب للحد من الضغوط التضخمية وهذا بضبط الاستهلاك من خلال رفع الأسعار بالإضافة إلى رفع الضرائب غير المباشرة على السلع والخدمات.[21]

- **التضخم المستورد:**

ينظر هذا النوع إلى مصدر التضخم، إذا كان ناتج عن ضغوط خارجية فإنه تضخم بالتكاليف بحيث أن سعر السلع المستوردة يكون مرتفعا ويحمل سعر السلع حركة دعوبة بعد تحريرها وتشجيع الخواص على المبادلات التجارية. وتسعى الجزائر لتحقيق نتيجة مرضية في هذا المجال غير أن الواقع اثبت أن صادرات الجزائر تعتمد أساسا على المحروقات والتي تعتبر أهم مصدر لإيرادات الدولة تفتقر للصادرات حد خارج مجال المحروقات التي تحاول ولا تزال تحاول أن تبحث عن منفذ لها. [22]

✓ **أسباب التضخم في الاقتصاد الجزائري.**

هناك عدة أسباب منها:

- **الأسباب النقدية:**

توغلت إستراتيجية التنمية في الجزائر في ظل الاقتصاد الموجه إلى تمويل نقدي ضخم وعجز الادخار الوطني على تلبية الاحتياجات الضرورية لتمويل الاستثمارات لجأت السلطات العمومية إلى الإصدار النقدي الذي لا يقابله مقابل مادي، وهذا كان سببا من أسباب التضخم خاصة قبل الاتفاقية مع صندوق النقد الدولي سنة 1994 والذي من شروطه تعزيز اللجوء إلى الإصدار النقدي وهذا ما أدى إلى خفض معدلات التضخم وعلى العموم يمكن تحديد أسباب التضخم النقدي في الجزائر في النقاط التالية:

- نظام تمويل الاستثمارات.
- تطوير الكتلة النقدية ومقابلاتها .
- تطوير ميزانية الدولة أي تطوير الموارد العامة للدولة كالإيرادات والنفقات.

- **الأسباب المؤسساتية:**

نقصد بهذه الأسباب المرتبطة بهياكل المؤسسات العامة في إطار النشاط الاقتصادي والمالي للدولة، إلا أن التضخم في الجزائر تميز بطابع خاص وهذا الاقتصاد الوطني بسبب ضعف عملية التخطيط وسوء التسيير الداخلي وتتمثل هذه الأسباب المؤسسات في تضخم الندرة والتضخم الانتقالي.

- التضخم الندرة.
- التضخم الانتقالي والمتمثل في تحرير الأسعار، إعادة تقييم الصرف.

- **الأسباب الهيكلية:**

يعاني الاقتصاد الجزائري من ظاهرة التضخم الناتجة عن هذه الأسباب وبالإضافة إلى ما ذكرناه سابقا توجد أسباب هيكلية بصورة خاصة وهي ما يميز كل الاقتصاديات السائرة في طريق النمو وتجدر الإشارة إلى أهمية هذه الأسباب لوجود علاقة وطيدة بين التضخم الهيكلي والتحولات الإصلاحية التي عرفها الاقتصاد الوطني وتحتوي هذه الأسباب على جوانب تعتبر أهم الدوافع لنشوء هذا النوع من الأسباب ويبينها فيما يلي:

- التضخم الناتج عن وضعية التخلف والذي يعود بدوره لأسباب تعدد مجالاتها يمكن حصر ابرازها في النقاط التالية:
  - ضعف الإنتاجية. - النمو الديمغرافي .
  - اللاتوازن الجهوي. - نقص الهياكل القاعدية.
- تضخم التنمية:

عرفت الجزائر في إطار الإصلاحات تحقيق درجة من الرقي في اقتصادها وذلك ما يتجلى في تبينها لنظام اقتصاد السوق الذي عرفته مع بداية التسعينات إلا أن مدى الحظ في هذا المنهج صادف عراقيل مختلفة فيما يلي:

- الطاقة المبالغ فيها لإنشاء المشاريع الكبرى .
- النمو السكاني واللاتوازن الجهوي .
- مستوى الاستثمارات.

- التضخم المستورد:

رغم قيام الجزائر بإصلاحات اقتصادية منها تحديد للتجارة الخارجية والذي تماشى ونشاط المنظمات الدولية وحسن الأداء والاستغلال المثل للموارد المتاحة إلا أن ما يحدث في الواقع هو العكس لأن المستوى المعيشي للأفراد ينتقل من سيء إلى أسوء عند الأخذ ببرامج هذه المنظمات أيضا العولمة هذا المصلح الذي غزى العالم بشكل رهيب يشجع كل القدرات على رتيبة والضعيفة على واقعه ومعالم المصطلح تمثلها منظمة التجارة الدولية وكل هذا يعود للأسباب التالية:

- تنظيم وتسيير التجارة الخارجية.
- هيكل التجارة الخارجية بحيث عرفت هذه الأخيرة عدة تغيرات على مستوى مكوناتها السلعية وهي تطور الواردات نتيجة عجز الجزائر على تلبي الطلب الداخلي لجأت إلى الاستيراد من أجل تغطية النقص الموجود على مستوى العرض.[23]

2. مؤشرات السياسة النقدية:

✓ الدخل الوطني المتاح:

الجدول رقم 01: الدخل الوطني والدخل النقدي المتاح

السنوات	الدخل الوطني المتاح	الدخل النقدي المتاح	السنوات	الدخل الوطني المتاح	الدخل النقدي المتاح
2000	3340686.3	375594.7	**2006**	795103	7859227.4
2001	3463410.5	3925403.3	**2007**	8082303.6	8867483.8
2002	3695622.6	4184666.9	**2008**	9516367.3	10566795.1
2003	4365096.9	4906801.9	**2009**	8259467.4	9427358.7
2004	5137636.6	5730157.1	**2010**	9951728	11507864.6
2005	6366897.5	6987340.9	**2011**	11440663	13783695.7

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات **الوحدة: (مليون دج)**

نلاحظ من خلال الجدول التالي أن الدخل الوطني والدخل النقدي المتاح في ارتفاع مستمر حيث بلغ الدخل النقدي 13783695.7 مليون دج سنة 2011.

فهذه الزيادة ترجع لانخفاض العملة التي تتسبب في انخفاض القدرة الشرائية ففي هذه الحالة تتدخل الدولة إما بسياسة تضييق التدعيم أو تلجأ لزيادة الأجور وهذا ما نراه خلال هذا الجدول.

✓ أسعار الفائدة:

يعتبر معدل الفائدة أداة إقتصادية ونجد أنه في الجزائر شهدت عدة توجيهات اقتصادية قد كان في بداية الأمر موجه إلى أن تم تحرير أسعار الفائدة، وهذا تبعا للإصلاحات الإقتصادية التي قامت بها الحكومة، والجدول التالي بين لنا تطور معدلات الفائدة في الجزائر خلال (1994-2010).

الجدول رقم 02: معدلات الفائدة (1994-2010)

السنوات	معدل الفائدة	السنوات	معدل الفائدة	السنوات	معدل الفائدة
1994	18	**2000**	9	**2006**	-2.9
1995	18	**2001**	8	**2007**	0.6
1996	16	**2002**	7	**2008**	-5.75
1997	4	**2003**	7	**2009**	0.8
1998	9	**2004**	7	**2010**	4.2
1999	9	**2005**	-7.2		

Resource: Minister des finances, Rapport annual 2010

الشكل رقم 05: منحنى بياني يمثل تطور معدلات الفائدة 1994-2010

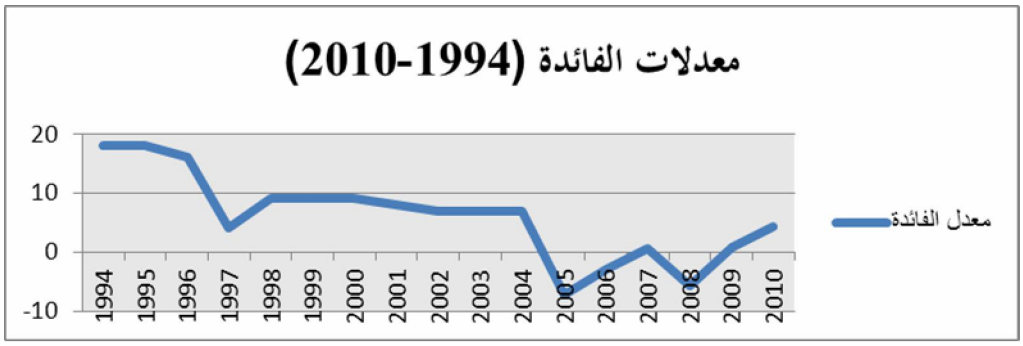

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادت على الجدول رقم 02.

ومن خلال الشكل رقم 05 يمكننا ملاحظة أنه خلال بداية التسعينات ظلت أسعار الفائدة مرتفعة، وهذا راجع لأن تحرير أسعار الفائدة شمل فقط أسعار الفائدة على الودائع دون أسعار الفائدة على القروض الذي ظل خاضع لحد أقصى وهو 20% وهذا حتى سنة 1994، وبعد 1996 ونظرا لتحرير أسعار الفائدة وتراجع معدل التضخم نلاحظ تراجع في معدلات الفائدة.

وفيما يخص الفترة الممتدة ما بين 2001 و2004 شهدت انخفاض في معدلات الفائدة، حيث وصلت إلى 7% في الفترة الممتدة ما بين 2003 و2004 وهذا راجع لإستقرار في الوضعية النقدية الجزائرية.

أما في الفترة الممتدة ما بين 2005 و 2008 كان سالبا لأن معدل التضخم أكبر من معدل الفائدة الإسمي، ونجد أنه شهد إرتفاعا محسوسا خلال الفترة 2009 حيث بلغ 1.8% وعاد إلى التراجع في الفترة 2010 عند 4.2 % ، ونجد أن الانخفاض التدريجي في أسعار الفائدة الحقيقية راجع لإصلاحات تشجيع المستثمرين، بالنسبة للمشاريع الانتاجية، فمثلا بنك الفلاحة والتنمية الريفية خفض معدل فائدة إلى 5.25 % في 2003 لدفع المستثمرين ونجد أنه استقر عند 7% مع بداية 2004.

✓ **تطور الكتلة النقدية:**

- في الفترة الممتدة بين 1990-1991، نجد الكتلة النقدية في تزايد محسوس إلا أن هذه الزيادة ليس لها مقابل عيني، ولعل السبب في ذلك هو بداية تطبيق الشروط المتعلقة بالاصلاح النقدي المفروض من قبل صندوق النقد الدولي.
- وتميزت السنوات 1992-1993 والتي تتمثل في برامج التثبيت الاقتصادي تطورا هائلا للكتلة النقدية خاصة في 1992 بمعدل 27.61 %، وهي السنوات التي شهدت تخفيض قيمة الدينار الجزائري، وخلال فترة برنامج التعديل الهيكلي الذي امتد على ثلاث سنوات من 1995 إلى 1998، عرفت نمو الكتلة النقدية انخفاضا سنة 1995 لتصل إلى أدنى نسبة لها بـ 9.19 % لتعاود الارتفاع في السنوات اللاحقة بسبب ارتفاع احتياطات الصرف.

- وفي سنة 2001 أصبحت المنظومة المصرفية تعرف حالة سيولة مفرطة حيث وصلت إلى 24.77، وذلك راجع إلى السلفيات النقدية التي تمنحها الخزينة العمومية للبنوك العمومية لضمان إعادة رسملتها والتخفيض الجزئي لديونها.
- بلغت الكتلة النقدية سنة 2002 بـ 2837.08 مليار دج وذلك بسبب تنفيذ برنامج الانعاش الاقتصادي الذي أقره رئيس الجمهورية حيث خصص له حوالي 7 مليار دولار لمدة متوسطة.
- أما في فترة 2005 عرفت الكتلة النقدية انخفاض بمعدل 10,34 % و11.27 % يعتبر تراجع إيجابي في التوسع النقدي راسيا بذلك الاستقرار النقدي.
- وفي الفترة 2006-2007 بلغت الكتلة النقدية 5994.6 مليار دج أي زيادة بنسبة 26.15 % ، وهذا الارتفاع في الكتلة ناتج عن إرتفاع سعر برميل النفط في الأسواق العالمية.
- وفي سنة 2008 بلغت الكتلة النقدية 6956 مليار دج أي بزيادة قدرها 16.03 مقارنة ب 2007، وهذه النسبة ناجمة عن التوسع في صافي الصول الخارجية.
- في 2009 وصلت الكتلة النقدية إلى 6877.5 مليار دج
- واستمرت الكتلة النقدية في الارتفاع حتى سنة 2011 التي بلغت 9929.2 مليار دج.

✓ **معامل السيولة النقدية:**

الجدول رقم03: معامل السيولة النقدية (1990-2011)

السنوات	معامل السيولة النقدية (M2/PIB)%	السنوات	معامل السيولة النقدية (M2/PIB)%	السنوات	معامل السيولة النقدية (M2/PIB)%
1990	61,93	**1997**	39,06	**2004**	59,75
1991	48,11	**1998**	45,63	**2005**	53,87
1992	49,25	**1999**	45,34	**2006**	55,86
1993	54,56	**2000**	40,3	**2007**	64,02
1994	49,3	**2001**	48,71	**2008**	62,87
1995	39,94	**2002**	62,49	**2009**	71,48
1996	35,64	**2003**	82,47	**2010**	68,72
				2011	69,02

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات

انطلاقا من الجدول أعلاه تم التوقف على القراءات التالية:

يعرف الاقتصاد الجزائري معدل سيولة مرتفع، مما يوحي باصدار نقدي وفير يزيد بكثير عن الانتاج العيني اذ سجل هذا المؤشر معدلا عند مستوى 50 % سنة 1993 فعودة معامل السيولة إلى الارتفاع سنة 1993 قد يعزي إلى: التخفيض في سعر الصرف الدينار الجزائري بمعدل 25 % أقل من سعر السوق الموازي والوصول إلى 1 دولار أمريكي يساوي 26 دينار جزائري في سبتمبر 1991 بعدما كان 1 دولار= 10 دج في 1990، وهذا نتيجة الفرق الشاسع بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي مما دفع إلى تسرب نقدي خارج القنوات الرسمية، الشيء الذي يجعل السلطات النقدية تقوم بعملية الاصدار النقدي لتغطية الحاجيات الداخلية، نلاحظ كذلك أنه

سنة 1999 ارتفعت نسبة السيولة إلى حوالي 45.34 % بعدما كانت 39.06 % سنة 1997، فقد كان هناك إستقرار في نسبة السيولة في حدود 40 % في سنة 2003، حيث أصبحت المنظومة المصرفية تعرف حالة سيولة مفرطة لم تعرفها من قبل وذلك نتيجة تحسن العائدات البترولية وكذلك للسلفيات النقدية التي تمنحها الخزينة العمومية للبنوك لضمانم تخفيض جزئي لديونها فبحلول سنة 2000 بدأت نسبة السيولة النقدية في الارتفاع حتى وصلت إلى متوسط 63.50 % في الفترة 2001-2011 مما يبين لنا أنه هناك استمرار الانتاج في أغلبية السنوات.

وفي الفترة 2011 بلغ معامل الاستقرار النقدي 1.02 وهذا يعني أن الإقتصاد في حالة استقرار نقدي كامل.

و لما سبق نقول بأن الاستقرار النقدي في الجزائر هو صعب التحقيق، وأن الكتلة النقدية غير جادة في تحقيق هذا الهدف، ويمكن إرجاع السبب في ذلك إلى أن الإقتصاد الوطني هو عالي الحساسية بالنسبة للتغيرات الخارجية، فإعتماده على الصادرات من المحروقات وابتعاده عن الانتاج الحقيقي، وبالتالي ارتباطه بالدولار الأمريكي يجعل منه غير قادر على التحكم في المحافظة على التوافق بين الكتلة النقدية والانتاج الحقيقي.

- ✓ **معامل الاستقرار النقدي ومؤشر أسعار الاستهلاك IPC**

1. **معامل الاستقرار النقدي:** يرى **فريدمان** أنه إذا كان معامل الاستقرار النقدي مساوي=1، فهذا يعني وجود استقرار نقدي كامل، وإذا كان أكبر من 1 فإن الاقتصاد يعرف حالة تضخم حقيقية وحادة حسب البعد أو القرب من الواحد، ويكون الاقتصاد في حالة انكماش إذا كانت القمة أقل من 1، وينخفض معامل الاستقرار النقدي إذا تعادل معدل التغير في عملية النقد مع معدل التغير في مجموع الناتج القومي .....[24]

الجدول رقم 04: معامل الاستقرار النقدي (1990-2010):

السنوات	معامل الاستقرار النقدي	السنوات	معامل الاستقرار النقدي	السنوات	معامل الاستقرار النقدي
1990	0.36	**1997**	2.26	**2004**	0.68
1991	0.37	**1998**	10.51	**2005**	0.46
1992	1.11	**1999**	0.95	**2006**	1.29
1993	2	**2000**	0.49	**2007**	2.62
1994	0.5	**2001**	7.09	**2008**	0.87
1995	0.26	**2002**	7.33	**2009**	0.34 -
1996	0.51	**2003**	1.06	**2010**	0.76
				2011	1.02

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات

B: معامل الاستقرار النقدي.

DM/M: نسبة التغير في الكتلة النقدية معبرا عنها في العادة بـ: M2

Dy/y: نسبة التغير في الناتج المحلي الخام.

- فعندما B يساوي الصفر فإن ذلك يعني أن هناك تساوي في نسبة تغير الكتلة النقدية وتغير الناتج المحلي العام، وهذا يعني أن الأسعار مستقرة.
- إذا كان $B > 0$ فهذا يعني أن هناك ضغطا تضخميا يدفع الأسعار نحو الارتفاع.
- أما إذا كان $B < 0$ فهذا يعني أن السعار تتجه نحو الانخفاض.

تميزت الفترة من 1990 إلى 1991 بنوع من الانكماش الحاد في الاقتصاد، حيث بلغت قيمة المعامل 0.4، وهذا سببه الانخفاض الكبير في معدل نمو الكتلة النقدية، بينما شهدت سنة 1992 نوع من الاستقرار النقدي الكامل، حيث قدر معامل الاستقرار النقدي $B = 1.1\%$ وذلك نتيجة التوافق والتقارب بين نمو الكتلة النقدية (27.61 %) والناتج الاجمالي المحلي (24.66 %)، وهي السنة التي شهدت تخفيض في قيمة الدينار الجزائري، سنة 1993 عرفت تضخما بسبب تراجع المداخيل، حيث قدر معدل نمو الدخل الوطني (10.7%) بعدما كان (24.7%)، ثم تلاه انكماش خلال السنوات 1994-1996 بسبب الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي، ونقص في نمو الكتلة النقدية، وأكثر السنوات مميزة هي سنة 1998 التي سجلت تضخما مفرطا، حيث قدرت قيمة معامل الاستقرار النقدي بـ 10.51، وهذا سببه راجع إلى التراجع الشديد في نمو الناتج المحلي الإجمالي والذي قدر بـ 1.83 % مقابل 8.2% سنة 1997، ثم سجلت سنة 1999 استقرار نقدي كاملا نتيجة التعادل بين الكتلة النقدية والناتج المحلي الإجمالي.

غير أن سنة 2000 سجلت إنكماشا (0.5) بسبب الزيادة في نمو الناتج المحلي دون الزيادة مقابلة في الكتلة النقدية، حيث في سنة 2001-2002 عرفت الجزائر حالة من التضخم المفرط حيث بلغ معامل الاستقرار النقدي 7.1 و7.3 بسبب الزيادة المرتفعة في الكتلة النقدية (أحداث 11 سبتمبر)، أما سنة 2003 سجلت استقرار نقدي (1.1) نتيجة تقليص الكتلة النقدية وارتفاع في الناتج المحلي.

أما بالنسبة لسنتي 2004 و2005 فقد شهدت نوعا من الانكماش، وفي 2006-2007 عرف الاقتصاد حالة من التضخم، أما بالنسبة لسنة 2008 عرفت الجزائر نوع من الاستقرار الكامل الذي قدر بـ 09.

الجدول رقم 05: تغيرات مؤشر أسعار المستهلك بالنسبة المؤوية في الفترة 1990 - 2008

السنة	نسبة إجماية	نسبة التغير	السنة	نسبة إجماية	نسبة التغير
1990	120.2	20.2	**1999**	562.2	2.1
1991	150.8	25.5	**2000**	558.7	0.6-
1992	197.5	31	**2001**	578.2	3.5
1993	240.2	21.6	**2002**	591.29	2.2
1994	316.3	31.7	**2003**	652.1	3.5
1995	406.2	28.4	**2004**	639.8	4.6
1996	488.8	20.3	**2005**	652.1	1.9
1997	518.4	6.1	**2006**	663.9	1.8
1998	550.7	6.2	**2007**	689.8	3.9
			2008	720.3	4.4

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات

2. مؤشر أسعار الاستهلاك:

يعتبر هذا المؤشر أحد المؤشرات الرئيسية لقياس التضخم، فهو مؤشر يقيس التغير في متوسط أسعار سلعة من السلع والخدمات الرئيسية التي يحتاج إليها المستهلكون الأفراد.

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤشر العام لأسعار الاستهلاك عرف ارتفاعا متواصلا طيلة السنوات الخيرة (أكثر من 6 أضعاف) حيث سجل معدل تغير مرتفع ويعكس هذا المعدل ظاهرة الارتفاع المستمر في الأسعار خلال الفترة المذكورة، غير أن هذه التغيرات السنوية كانت متباعدة جدا خلال بعض السنوات، بحيث كانت لا تقل عن نسبة 20 % خلال الفترة 1990-1996 حتى وصلت في حدود 6% وأقل من ذلك بكثير في السنوات الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي، حتى أنها شهدت قيمة سلبية سنة 2000 لتعرف ارتفاعا طفيفا في مطلع القرن الحالي إلى حدود نسبة 4 % في سنة 2008.

ثم عاود هذا المؤشر الارتفاع حتى وصلت نسبة التغير فيه حوالي 8.89 % سنة 2012 وهذا راجع لارتفاع سعر المواد الأولية والاستهلاكية في السوق العالمية وارتفاع في التكاليف نتيجة للزيادة في الضرائب بسبب الأزمة المالية الأوربية.

3. دراسة حالة التضخم بالجزائر ما بين 1990-2013

- ✓ **التضخم في الفترة ما بين 1990-1996:**

الجدول رقم 06: التضخم في الفترة ما بين 1990-1996

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995
معدل التضخم	17.9	25.9	31.7	20.5	29.04	29.8

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل التضخم في سنة 1990 كان يساوي 17.9 ثم ارتفع بنسبة كبيرة سنة 1991 ويليه ارتفاع المعدل إلى 31.7 سنة 1992، ويرجع ذلك إلى عدم الاستقرار السياسي والأمني بالجزائر بسبب العشرية السوداء لينخفض بعدها سنة 1993 إلى 20.5% ثم يعاود الارتفاع سنة 1994 و 1995 في حدود 29.8 %، وهذا نتيجة اعتماد الجزائر على امتصتص الكتلة النقدية والرفع من الانتاج الداخلي بالاضافة إلى الإصلاحات التي كانت في بداية التسعينات، وهذا بدوره أدى إلى تخفيض الكتلة النقدية الزائدة دون التفكير في خلق مقابل من الانتاج لهذه الكتلة.

شرعت الجزائر في انتهاج سياسة الخوصصة، هذا ما أدى في الدخول إلى إقتصاد السوق والبحث عن بديل للقطاع العام وهو القطاع الخاص الذي لا يمكنه أن يولد في أجواء غير مستقرة ودون إعادة هيكلة البنوك والمؤسسات المالية التي رفعت معدل سعر الفائدة عن الاقتراض، ومن هنا فإن الحكومة الجزائرية قد ضغطت عن طريق البنك المركزي من أجل الحد من زيادة معدلات التضخم الكبيرة دون التفكير في مستقبل الاستثمار في الجزائر.

✓ **التضخم في الفترة ما بين 1996- 2005:**

الجدول رقم 07: التضخم في الفترة ما بين 1996- 2005

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
معدل التضخم	18.7	5.73	5	2.64	0.35	4.23	6	4	2	2.2

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات

نلاحظ منم خلال الجدول انخفاض ملحوض من سنة 1996 إلى سنة 1997 حيث كان 18.7% إلى أن وصل 5.73% و هذا راجع إلى تطبيق برنامج يحقق استقرار الأسعار بحيث يتضمن هذا الأخير تخفيض سعر الصرف و ذلك بتحسين المنافسة و الذي يؤدي إلى تخفيض قيمة الدينار.

و يمكن سرد الأساب المؤدية غلى هذا الانخفاض:

- برنامج الاصلاحات و الذي كان سنة 1996 و ذلك تطبيقا للاتفاق المبرم مع FMI و ما نتج عنه من تسريح العمال.
- قوة الضغط على الطلب، حيث أن 80% من العائدات توجه إلى تسديد الديون مما يعني ما قيمة 4 مليار دينار جزائري فقط لتلبية احتياجات السوق الداخلية و المحددة بـ 11 مليار دولار، حيث أعتر هذا الحدث مهما النظر للأثر على معدلات التضخم بفضل انتهاج سياسة نقدية تتسم بالحدر.
- كما لعبت سياسة الاجور في القطاع العام دورا أساسيا في تخفيض معدلات التضخم و قد تقلصت الأجور الحقيقية لأكثر من 30% مما ساعد على استعادة القدرة التنافسية.
- في سنة 2005 التضخم أصبح بـ 2.2 % و يعود ذلك إلى قدرة الدولة على التحكم في الكتلة النقدية من طرف البنك المركزي و الاستقرار النقدي الذي يعيشه الجهاز المصرفي الجزائري.

✓ **التضخم في الفترة ما بين 2006-مارس 2013:**

الجدول رقم 08: التضخم في الفترة ما بين 2006-مارس 2013

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	مارس2013
معدل التضخم	2.5	4.8	4.4	5.7	3.9	4.5	8.9	8.1

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات

يبين الجدول كيف ارتفع معدل التضخم عد الانخفاض في الفترات السابقة، فعدما كان المعدل 2.5 % سنة 2006 ارتفع معدل 4.8% ، 4.4% و 5.7% في السنوات 2007،2008،2009 على التوالي، ثم عاود الانخفاض إلى أن وصل إلى 3.9% سنة 2010 و استقر في 4.5% سنة 2011.

و تلك النسبة تبقى منخفضة مقارنة مع سنة 2012 حيث لغت 8.9% مقارنة مع سنة 2011، و يرجع ذلك الارتفاع إلى ارتفاع أسعار المواد الفلاحية الطازجة بـ 21% كما ارتفعت أسعار السلع الغذائية بـ 12.22% مع

21.37% بالنسبة للمنتجات الفلاحية الطازجة و 4.76% بالنسبة للمنتجات الغذائية الصناعية، كذلك نلاحظ تراجع ضئيل في مارس 2013 حيث بلغ 8.1% .

خلاصة:

بتعددت تعاريف السياسة النقدية إلا أنها لا تختلف من حيث المضمون، فالسياسة النقدية هي مجموعة من الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي للتحكم في المعروض النقدي بما يتماشى مع حجم النشاط الاقتصادي بغية تحقيق أهداف محددة باستعمال مجموعة من الأدوات التي تنقسم إلى نوعين وهما الكمية والنوعية مع أن هذه الأخيرة هي الأكثر فعالية.

كما تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق استقرار الأسعار ، تحقيق نمو اقتصادي ، التوظيف الكامل ، تحقيق فائض في ميزان المدفوعات هذه هي الأهداف النهائية للسياسة النقدية ، وقد تختلف من اقتصاد إلى آخر والتي تم الوصول إليها من خلال قنوات إبلاغ السياسة النقدية والمتمثلة في (قناة الفائدة، سعر الصرف، قناة الائتمان).

بينما التضخم، فهو يمثل حركة صعودية للأسعار تنصف باستمرار الذاتي، تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض، و التضخم الناتج عن وضعية التخلف، وذلك لما تعانيه الدولة من تخلف في اقتصادها والنوع الثاني المتمثل في تضخم التنمية الذي يعود إلى العراقيل التي واجهت السياسة التنموية الجزائرية في إطار النهوض باقتصادها، أيضا التضخم الانتقالي الناتج عن الإصلاحات التي قامت بها الدولة من أجل تسوية الاختلالات بين العرض والطلب، وفي الأخير التضخم المستورد الذي يحدث بسبب العلاقات الخارجية الجزائرية.

إن ظهور القوى التضخمية لها عدة أسباب منها:

أسباب نقدية وتتمثل في تمويل الاستثمارات وتطور ميزانية الدولة وأيضا، أسباب مؤسساتية التي تتمثل في التضخم الانتقالي وتضخم الندرة، وفي الأخير الأسباب الهيكلية الراجعة إلى المشاكل والاختلالات التي عانى منها الهيكل الاقتصادي والمتمثل في طابع التخلف الذي يميزه.

ومن خلال ما يتعلق بمؤشرات السياسة النقدية في الجزائر اتضح أن التحكم في التوسع النقدي والتراجع في التضخم والتعامل بأسعار الفائدة، أيضا معامل السيولة والاستقرار النقدي هي مؤشرات على التوازن النقدي الداخلي. كما سمحت السياسة النقدية لبنك الجزائر بتنظيم السيولة المصرفية للحد من التضخم وفرض أسعار فائدة منخفضة كسياسة حد أقصى لسعر الفائدة وتعتبر السياسة النقدية من بين السياسات المتخذة لعلاج ظاهرة التضخم وعدم النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر. فتبين أن التضخم كان في بداية التسعينات مرتفع جدا وهذا بسبب عدم الاستقرار السياسي تم بدأ في الانخفاض سنة 1996 ويمكن إرجاع هذا الانخفاض الملحوظ إلى التحكم في الأسعار الداخلية .

بناءا على ما تم استعراضه في السابق، فقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية :

- تعتبر السياسة النقدية إحدى السياسات الاقتصادية المهمة التي تؤثر على تغيرات النشاط الاقتصادي من إنتاج واستثمار ودخل ويتطلب نجاحها دراية واسعة بأدواتها وإجراءاتها، وإذا أحسنت السلطة النقدية تطبيق أدواتها شريطة توفر البيئة الاقتصادية المناسبة فإن فعاليتها ستكون معتبرة.
- الهدف الرئيسي للسياسة النقدية في الجزائر هو استقرار الأسعار باعتبار أن الأهداف الأخرى غير مضمونة النتائج.
- هناك شبه إجماع على أن استقرار الأسعار والتحكم في التضخم يمثل الهدف المحوري للسياسة النقدية في الوقت الحاضر من بين الأدوات الأخرى
- تكون السياسة النقدية مستقلة عن ضغوطات الجهاز التنفيذي وأصحاب المصالح والنفوذ فإن فعاليتها تكون كبيرة على استقرار الأسعار وبالتالي التحكم في التضخم .
- اختلاف فعالية السياسة النقدية من دولة إلى أخرى، فالجزائر لا تملك سوق نقدية ومالية متطورة تضمن فعالية أدواتها النقدية بالإضافة إلى غياب الوعي المصرفي والمالي .
- السياسة النقدية هي أكثر تفضيل في السياسة الاقتصادية للتصدي لظاهرة التضخم.
- تسعى السلطات النقدية في الجزائر إلى تخفيض حجم المعروض النقدي وذلك بانتهاج سياسة نقدية انكماشية والهدف من ذلك تحقيق معدلات منخفضة من التضخم.

على ضوء نتائج الدراسة ، يمكن تقديم بعض الاقتراحات التي تبدو ضرورية ، حتى يتم تفعيل أكثر للسياسة النقدية من بينها :

- تفعيل دور المصارف المركزية في ممارسة السياسة النقدية باتجاه التأثير في السيولة المتداولة في السوق .
- استقلالية البنك المركزي واستهداف التضخم.
- إعطاء استقلالية أكبر للسلطة النقدية بغض مساءلتها عن الأهداف التي رسمتها.
- التنسيق بين أدوات السياسة النقدية ، وأدوات السياسة الاقتصادية الأخرى.
- اقتصار دور السياسة النقدية على هدف استقرار الأسعار ، أو اعتباره الهدف الرئيسي من بين الأهداف إن تعددت.
- ضرورة قيام سلطة نقدية بمتابعة مستمرة الأدوات السياسية النقدية ضمانا لفعاليتها مع تحديد مسؤوليات إدارة هده الأدوات .
- اعتماد النظرة المستقبلية في التنبؤ بمعدل التضخم في المستقبل للتمكن من توفير بيئة مستقرة تساعد على دفع النمو الاقتصادي.

الهوامش:

1 -G.L Bach , Federal reserve policy making , (N.Y Alfred A . Knopf . 1950) P .35 .
2 -Einzig , Monetary Policy : Means and Ends , Penguin Books Harnonsdworth Midlesex , 1964 , P50.

3- مصطفى أحمد فريد، سهير محمد، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو ، شباب الجامعة الأسكندرية،2007 ص69.

4- أحمد ابو الفتوح الناقة، نظرية النقود و النوك و الأسواق المالية،مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة،1998، ص 134.

5 -Philipe Jaffré, Monnaie et Politique, 4eme édition,1996, Economica, P102-103.

6- أحمد أبو الفتوح الناقة ، مرجع سابق، ص 136.

7- ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000، ص 214.

8- نبيل الروبي، التضخم في الاقتصاديات المتخلفة، مؤسسة الثقافة الجامعية، 1984، ص 20.

9- وجدي محمود شهاب، الاقتصاد النقدي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1990، ص 78.

10- وجدي محمود شهاب، نفس المرجع السابق، ص 78.

11- شوتر منهل، العمار رضوان، النقود والبنوك، مؤسسة لاء للطباعة والنشر، عمان، 1996، ص173،174.

12- نبيل الروبي، مرجع سابق، ص346.

13- عبد الرحمن إسماعيل، عريقات حربي، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص155.

14- شوتر منهل، العماد رضوان، رجع سابق، ص173، 174.

15- عبد الرحمن إسماعيل، عريقات حربي، مرجع سابق، ص155.

16- زكي رمزي، مشكلة التضخم في مصر مع مقترحات لمكافحة الغلاء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1980، ص107.

17- غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شاب الجامعة، الاسكندرية، القاهرة، 2004، ص131،132.

18- يونس محمود، مبارك عبد النعيم، مقدمة في النقود وأعمال وأسواق المالية، دار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص326.

19- مجيد ضياء، إقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2001، ص264،265.

20- نبيل الروبي ، مرجع سابق، ص434.

21- بن عربة بوعلام، التظخم في النظرية الاقتصادية حالة الاقتصاد الجزائري فترة 1967 – 1992، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996 .

22- طالب محمد عوض، مدخل إلى الاقتصاد الكلي، معهد الدراسات المصرفية ، 2003، ص 175.

23- سالمي محمد، دور السياسة الاقتصادية في معالجة التضخم، 2005، ص27، 28 .

24- قدي عبد المجيد،مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2003، ص46،47.